منهج القرآن الكريم في تخفيف حدة الفقر (دراسة تطبيقية على الضعفاء)

د. صلاح الدين عوض محمد إدريس
قسم التفسير وعلوم القرآن الكريم
كلية القرآن الكريم — الجامعة القاسمية
الشارقة- الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: salahawad471@gmail.com

الملخص

موضوع البحث: منهج القرآن الكريم في تخفيف حدة الفقر "دراسة تطبيقية على الضعفاء".
أهدافه: بيان قواعد وأصول وضوابط وشروط منهج القرآن الكريم في تخفيف حدة الفقر، والوقوف على تباين أقوال علماء التفسير والحديث والأصول في فهم كثير من النصوص المتعلقة بهذا المنهج، واختيار الراجح منها، والأوفق مع تطورات العصر وتقلباته، وكيف تميز المنهج القرآني عن غيره من مناهج اجتماعية سابقة ولاحقة في معالجة حدة الفقر.
منهجه: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الجمع بين عدد من مناهج البحث؛ إذ اعتمد المنهج الاستقرائي في تطبيق قواعد التفسير والأصول في الترجيح بين الأقوال واستقصاء المسائل المتعلقة بهذا المنهج، كما ركز على المنهج الاستنباطي إذ حاول التوصل إلى مجموعة من القواعد المعينة على الكشف عن أحكام وحكم وعظات مستكنة في النصوص المتعلقة بمعالجة وضع الضعفاء في المجتمع.
أهم نتائج البحث: بانتهى للباحث عدالة وشمولية وتوازن منهج القرآن الكريم في تخفيف حدة الفقر، وتحقيق السعادة للضعفاء.
كما توصل الباحث إلى حصر وشرح مصادر الإنفاق المتعددة والمتنوعة، و أبان منهج القرآن الكريم في ترتيب أولويات الصرف على الضعفاء، وكيف أن هذا المنهج يجعل معالجة الفقر أقرب للسياسة الشرعية منها إلى قواطع الدين التي لا تقبل الاجتهاد.

الكلمات المفتاحية: منهج القرآن الكريم، تخفيف حدة الفقر، الضعفاء.

The Holy Qur'an's Approach to Poverty Alleviation

(An applied study of the weak)

Dr. Salah El-Din Awad Mohamed Idris
Department of Interpretation and Sciences of the Holy Quran
College of the Holy Quran - - Al Qasimia University
Sharjah - United Arab Emirates
Email: salahawad471@gmail.com

ABSTRACT

Research topic: The Holy Qur'an's Approach to Poverty Alleviation, an applied study on the weak.

Its objectives: Clarifying the rules, principles, controls and conditions of the Holy Qur'an approach in alleviating poverty, and standing on the discrepancy in the sayings of scholars of interpretation, hadith and origins in understanding many texts related to this approach, and choosing the most correct ones, and the most appropriate with the developments and fluctuations of the era, and how the Qur'anic approach is distinguished from other approaches Antecedent and post-social in addressing the severity of poverty.

Methodology: In this study, the researcher relied on a combination of a number of research methods; He adopted the inductive approach in applying the rules of interpretation and the principles of judging between sayings and investigating issues related to this approach. He also focused on the deductive approach, as he tried to reach a set of specific rules to reveal rulings, judgment and sermons that are hidden in texts related to dealing with the situation of the weak in society.

The most important results of the research: The researcher showed the justice, comprehensiveness and balance of the Holy Qur'an approach in alleviating poverty and achieving happiness for the weak.

The researcher also reached an inventory and explanation of the multiple and varied sources of spending, and showed the approach of the Holy Qur'an in arranging the priorities of spending on the weak, and how this approach makes the treatment of poverty closer to the legal policy than to the cutters of religion that do not accept ijtihad.

Keywords: The Holy Qur'an curriculum, poverty alleviation, the weak.

مقدمة البحث:

الحمد لله الذي وسعت رحمته كل شيء، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علم التفسير وما يتعلق به من مناهج وأساليب يعد من أجل العلوم، لأنه الآلة لفهم نصوص القرآن الكريم وتقديم الحلول لما يستجد من مشكلات ووقائع متجددة في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية. ويعد القرآن الكريم هو مركز ومصدر العلوم والمعارف كلها، الطبيعية منها والإنسانية، ولما كان الفقر من أخطر ما يهدد شبكة العلاقات الاجتماعية ويكون سبباً لانهيار المجتمعات والأمم عبر الحروب فإن القرآن الكريم قدم رؤية معرفية شاملة كاملة متوازنة تتمثل في منهج له قواعده وأصوله وأساسه وقوانينه وضوابطه وشروطه القابلة للتطبيق في كل زمان ومكان.

ولقد حاولت في هذا البحث استخدام أسلوبي التفسير الموضوعي والمقارن للمساهمة في إبراز هذا المنهج وما يتعلق به من قواعد وأصول وضوابط وشروط.

أهمية وأهداف البحث:

مختار - أهمية أسلوب التفسير الموضوعي في جمع النصوص وقراءتها مجتمعة للتعرف على منهج القرآن الكريم في معالجة أخطر قضية تفرق البشرية بمختلف مللها ونحلها على امتداد الزمان والمكان.

مختار - إن الدراسة التوحيدية لنصوص القرآن الكريم والوقوف على اختلاف أقوال المفسرين عبر العصور تقدم منهجاً قوياً نتيجة للتراكب المعرفي لحل كل مشكلة خاصة مشكلة الفقر.

مختار - يكشف هذا الموضوع عمق وشمول وتوازن منهج القرآن الكريم في تخفيف حدة الفقر.

مختار - المساهمة في بيان عظمة القرآن الكريم في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مقارنة مع الأنظمة الاجتماعية الأخرى.

مختار - بيان أن الاستقرار الأسري والمجتمعي الذي يعيشه العالم الإسلامي منذ فجر الرسالة وإلى اليوم مرده إلى منهج القرآن الكريم الذي يربط قضية الإنفاق على الضعفاء بالعقيدة والعبادات والمعاملات.

مشكلة البحث: تتمثل في الأسئلة الآتية:

مختار - كيف يمكن إزالة ما يوهم الاختلاف بين أقوال المفسرين في النصوص المتعلقة بمنهج القرآن الكريم في تخفيف حدة الفقر؟

مختار - هل النظر إلى مقاصد الدين الكلية يعد عاملاً أساسياً في ترجيح أقوال مفسرين والفقهاء في المسائل ذات الصلة بهذا الموضوع؟

مختار - هل يمكن أن يكون القول المرجوح في فترة زمنية سابقة قولاً راجحاً في هذا العصر لو أنه يحقق المصلحة العليا لفئة الضعفاء؟

منهجاً - كيف يمكن الاستفادة من منهج القرآن الكريم في معالجة الفقر؟، أي: هل يمكن إدخال فئات جديدة لم ينص عليها القرآن الكريم في مسمى الفئات الضعيفة؟

حدود البحث:

ينحصر البحث في تفسير القرآن الكريم، ويجمع إلى ذلك آيات الأحكام التي يظهر فيها بجلاء تباين المذاهب الفقهية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الفقر وعلاجه في القرآن (دراسة لغوية تفصيلية) محمد علي راشد.
 وركزت هذه الدراسة على الفروق اللغوية بين الفقر والمسكنة، وتناولت الفقر إلى الله كنوع من أنواع الفقر المسكوت عنها، مع التطرق العام إلى مصادر الإنفاق، وتكمل دراستي هذه الموضوع بتطرقها إلى قواعد وأصول وضوابط منهج القرآن في معالجة الفقر.

ثانياً: رسالة دكتوراة بعنوان (دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر) دراسة حالة: الجزائر - الأردن - اليمن.
 وهي دراسة تطبيقية ركزت على سياسات الدول وبرامجها، ولم تهتم بالإطار النظري القائم على نصوص الكتاب والسنة.
 ثالثاً: (منهج القرآن الكريم في علاج مشكلة الفقر) بوقريية داود - الجزائر - جامعة عمار.

غلب على هذه الرسالة التركيز على وسائل محاربة الفقر، مثل السعي والأخذ بأسباب الرزق، والتكافل الاجتماعي، والحقوق الواجبة في الأموال، بينما تقوم دراستي على الجانب التطبيقي على فئات الضعفاء، واستنباط قواعد وأصول وضوابط المنهج القرآني للحد من الفقر.

خطة البحث:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلته، وأهدافه، وحدوده، ومنهجه، وخطته.

التمهيد وفيه:-

التعريفات والخلفية التاريخية لمعالجة الفقر.

المبحث الأول: أثر الجانب العقدي في معالجة الفقر.

المبحث الثاني: أثر العبادات والمعاملات في تخفيف حدة الفقر.

المبحث الثالث: مصادر الإنفاق على الضعفاء.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثبت المصادر والمراجع.

التمهيد:

أولاً: التعريفات:

مختاراً - تعريف المنهج لغة واصطلاحاً:

المنهج هو الطريق المستقيم، ونَهَج الطريق والأمر بفتح الهاء، أي بان واتضح، والناهج هو السالك، وطريق منهوج، أي بين، وطريق نَهَج: واسع واضح، وطُرُق نَهَجَة، والمنهاج: الطريق الواضح.⁽¹⁾
و المنهج اصطلاحاً:

جاء في «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي قوله في تعريف المنهج: "ما يكون في حد ذاته آلة لتحصيل غيره، ولا بد أن يكون متعلقاً بكيفية تحصيله، فهو متعلق بكيفية عمل"⁽²⁾
وفهم من هذا أن القرآن الكريم له منهج يقوم على أصول وقواعد وأسس جاءت بنصوص قاطعة في دلالتها لتخفيف آثار الفقر، وولد منها العلماء شروط وضوابط تختلف عدداً ونوعاً ولكنها كلها تهدف إلى تحقيق مقصد القرآن الكريم من معالجة وضع الفئات الضعيفة.

ثانياً: الضعفاء:

يرى ابن عساكر أن الضعف ضد القوة، ومنه قوله تعالى ﷻ: ﴿... وَخُلِقَ الْإِنْسُ ضَعِيفاً ۚ﴾ [النساء: 28]
فإذا كان الضعف في العلم والأمر والعظم يسمى الوهن، والضعف بالضم يكون في الجسد خاصة وهو من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ۚ﴾ [الروم: 54]. والضعف بالفتح يكون في الجسد والرأي والعقل يقال في رأيه ضَعْفٌ وَلَا يُقَالُ فِيهِ ضَعْفٌ كَمَا يُقَالُ فِي جِسْمِهِ ضَعْفٌ وَضَعْفٌ.⁽³⁾
ويرى الكجراتي (ت: ﷺ) أن معنى حديث "أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ".⁽⁴⁾
يقصد به الشخص الذي يتضعفه الناس ويحتقرونه ويتجبرون عليه في الدنيا للفقر والرياسة، وقد يقصد بالضعيف المتضعف الذين يبرئون أنفسهم من الحول والقوة، وقد يقصد بهذه الصفة الخامل المتدلل رقيق القلب بسبب الإيمان.
ومنه قوله تعالى ﷻ: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ...﴾ [النساء: 75]، أي في خلاصهم، وهم من أسلموا بمكة وصددهم المشركون عن الهجرة فبقوا بينهم مستذلون يلقون منهم الأذى الشديد.⁽⁵⁾

وبناء على هذا التعريف لمعنى الضعف والتضعف والاستضعاف فإن المقصود في هذا البحث هو ما أريد به الضعف في الجسد بل والرأي الذي يؤدي إلى الاحتقار والتجبر من قبل المجتمع تجاه هذه الفئات الضعيفة، وسببه الفقر، ولا يراد في هذا البحث الضعف المتعلق بالخمول والتدلل كما هو متعارف عليه عند أهل السلوك والتزكية من الصوفية.

ثانياً: خلفية تاريخية:

- (1) ينظر: مجمع بحار الأنوار، لجمال الدين، (4/ 808)، تحفة الأريب، لأبي حيان، ص: 293، العين، للخليل، (3/ 392).
- (2) ، كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي ص: 6.
- (3) ينظر: الفروق اللغوية، للعسكري: ص115، 116.
- (4) الجامع المسند الصحيح، للخاري، (8/ 134).
- (5) ينظر: مجمع بحار الأنوار، للكجراتي، (3/ 404).

مرت على البشرية أنظمة اقتصادية متعددة عبر التاريخ لها مواقفها من الضعفاء بين مفرط ومفرط، ففي الجاهلية قبل الإسلام يقول عبد الواحد: "كان المجتمع الجاهلي قد فقد الأساس الأخلاقي السليم، وفشت فيه أدواء الأثرة، وبدت فيه نوازع السيطرة والاستبداد وضاعت فيه حقوق الضعاف وأهمل البائسون. وقد واجهت آيات القرآن في مكة هذا الفساد وحملت عليه في مواقف متعددة"⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن كثيراً من نصوص منهج القرآن الكريم في التخفيف من حدة الفقر لها أسباب نزول تدور كلها حول مظاهر الظلم تجاه الفئات الضعيفة؛ مما يثبت أن الإسلام يقوم منهجه على هدم الأفكار والتصورات المنحرفة ويقدم المنهج الحق في كل قضية تم حياة البشر.

وقد ظهرت في العصر الحديث أنظمة اجتماعية متناقضة في موقفها من الطبقات الضعيفة؛ فقد ذهب جوزيف أ. شومبيتر إلى تعريف مصطلح اشتراكية (Socialism) ومصطلح رأسمالية (Capitalism)، فالاشتراكية تجعل حق ملكية وسائل الإنتاج في يد الدولة، بينما تجعلها الرأسمالية في يد الأفراد والقطاع الخاص.⁽²⁾

وكانت ثمرة ونتيجة تطبيق النظام الاجتماعي الرأسمالي أن جعل الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً، ولقد حاولت الرأسمالية أن تفرض ضرائب على القطاع الخاص باسم المسؤولية المجتمعية كي تعالج بها الفقر، ولكن فائدتها لن تكون مثل ما وضعه المنهج القرآني؛ لأن الضعفاء لا يكونون مشاعر الحب تجاه القطاع الخاص مثلما يفعلون تجاه الأغنياء الذين يعرفونهم في المجتمع ويتفاعلون معهم.

وأما النظام الاشتراكي فمن عيوبه زراعة الكراهية والصراع الطبقي بين الأغنياء والفقراء.

المبحث الأول: أثر الجانب العقدي في معالجة الفقر.

إن من القواعد والأصول التي تميز المنهج القرآني في معالجة الفقر - عن غيره من المناهج - ربط التشريعات والوصايا والأوامر والنواهي والتصورات تجاه الفئة المستضعفة بالجانب العقدي؛ لأن القوانين واللوائح والأنظمة وحدها غير كافية لتقليل حدة الفقر، ومعاونة الفئات المستضعفة لتكون عناصر فاعلة في الحياة ونخضة الأمة.

ولعل سبب هذا الربط لأن الفقر يؤثر تأثيراً كبيراً على هذه الفئات الضعيفة والمستضعفة من ناحية عقدية؛ بل ومن ناحية جسدية ونفسية فيقعدهم عن المساهمة في إسعاد أنفسهم وإسعاد الإنسانية، ويمكن تناول هذا الربط في المطالب الآتية:-

(1) المجتمع الإسلامي، أهدافه ودعائمه، أوضاعه وخصائصه في ضوء الكتاب والسنة، للدكتور مصطفى عبدالواحد ، ص:213.

(2) ينظر: الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، لشومبيتر، ص 786-790.

المطلب الأول: قاعدة : الربط بين معاملة الضعفاء واليوم الآخر

جاءت نصوص القرآن الكريم سواء المكي والمدني لتؤسس لقاعدة عظيمة لتخفيف حد الفقر، وهي الربط بين معاملة الضعفاء واليوم الآخر، وقد جاءت في صور متعددة هي:-

أولاً: ظلم اليتيم من الكبائر المدخلة للنار.

قال ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10]

يرى القرطبي- بناء على قول الجمهور- أن الخطاب هنا مراد به الأوصياء الذين يأكلون ما لم يبح لهم من مال اليتيم.⁽¹⁾

ويقول الفخر الرازي: "وذلك كله رحمة من الله تعالى باليتامى لأنهم لكمال ضعفهم وعجزهم استحقوا من الله مزيد العناية والكرامة، وما أشد دلالة هذا الوعيد على سعة رحمته وكثرة عفوه وفضله. لأن اليتامى لما بلغوا في الضعف إلى الغية القصوى بلغت عناية الله بهم إلى الغاية القصوى".⁽²⁾

ويرى الخازن إن النهي هنا متوجه لكل نوع وتصرف رديء يؤدي إلى إتلاف مال اليتيم، ولكن عبر عن كل ذلك بالأكل لأنه الغالب في إتلاف مال اليتيم.⁽³⁾

ويرى الباحث أن القرآن الكريم استخدم الفعل (يَأْكُلُونَ) بصيغة المضارع بدلاً عن الماضي (أكلوا) للدلالة على التجدد والاستمرارية، وأن ظاهرة أكل مال اليتيم ظاهرة متجددة مستمرة لا يخلو منها مجتمع ولا زمان ولا حضارة. وختم الآية بالوعيد بالنار فيه دلالة على أن أكل مال اليتامى من كبائر الذنوب التي تؤدي بصاحبها إلى السعير؛ وفي هذا ربط للنهي عن أكل مال الضعفاء بالجانب العقدي.

قال المفسرون: لما نزلت سورة بني إسرائيل ، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ۚ﴾ [الإسراء: 34]، وقوله ﷺ: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ۖ) [النساء: 10]، تخرج كل مسلم في بيته يتيماً من مخالطته في طعامه وشرابه حتى فسد الطعام وشق ذلك على الأوصياء، فشكوا إلى رسول الله ﷺ فأنزل الله ﷻ: (... وَإِنْ تَخَالَطَوْهُمْ فَاْخَوْنُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۖ) [البقرة: 220]، وكما ذكر الماوردي فإن المخالطة تكون في المال والطعام والشراب والمسكنة وركوب الدابة، ومن خالط يتيماً في هذه الأشياء فليوسع عليه، وقوله ﷺ: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) يقصد به إن الله يعلم نية الولي الوصي المخالط لليتيم، هل قصده الإصلاح أم التحايل والاعتداء على مال اليتيم.

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (5/ 53).

(2) مفاتيح الغيب، للرازي، (9/ 506).

(3) ينظر: لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن، (1/ 345).

وقوله ﷺ: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ)، أي: شدد عليكم وجعل ما أصبتم وأفسدتم من مال اليتيم سبباً لهلاككم. وختم الله الآية بصفتين من صفاته بقوله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)، يعني عزيز في سلطانه وقدرته على الإعانات، حكيم فيما صنع من تدييره وتركه الإعانات. (1)

وجاءت السنة النبوية لتؤكد المنهج القرآني، إذ ورد في صحيح البخاري - كتاب الوصايا - قول الله ﷻ: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ قَالَ: الشَّرْكُ بِاللَّهِ وَالسَّحَرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْعَافِيَاتِ). (2)

فقوله (اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ): أي المهلكات، قَالَ الْمُهْلَبُ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا سَبَبٌ لِإِهْلَاكِ مُرْتَكِبِهَا (3).

ويرى الباحث أن تخرج المجتمع من مخالطة اليتيم ومقاطعته في كل تلك الأشياء دليل على الاستجابة الكاملة للتوجيه القرآني من قبل المجتمع؛ لأن المنهج القرآني ربط أكل مال اليتيم بالوعيد وأنه من الكبائر، وجعله سبباً لدخول النار. ثم عاد المنهج القرآني مرة أخرى ليرد المجتمع إلى الوسط، فتخلص بذلك من عادات الجاهلية التي كانت تجعل أكل مال اليتيم مباحاً، ومنع المسلمين من المقاطعة الكاملة؛ ولهذا ناسب أن يختم الآية بصفة (العزيز) التي تعني القهر والغلبة على كل من تعدى على مال اليتيم، وختم الآية كذلك بصفة (الحكيم) إشارة إلى تجليات معاني الحكمة وآثارها في هذا المنهج القرآني وقواعده وضوابطه في التعامل مع المستضعفين.

ثانياً: الربط بين التدين الحق ومعاملة الضعفاء.

قال ﷺ: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ۖ ۝١٧ وَلَا تَحْضُونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ ۝١٨﴾ [الفجر: 17، 18]

يوضح سبب نزول هذه الآية العادة الجاهلية التي تكشف عن أثر غياب الدين الحق في سوء معاملة الضعفاء، إذ قال مقاتل: "كان قدامة بن مظعون يتيماً في حجر أمية بن خلف، فكان يدفعه عن حقه من بر وميراث" (4).

ويرى البقاعي أن عدم إكرام اليتيم والتحاض على طعام المسكين يتمثل في عدم العطاء والأنفاق عليهم بدافع الشفقة والرحمة، وعدم مراعاة ضعفهم، والحض هو بذل الطعام له بسخاء وجود، ويفهم من إضافة الطعام للمسكين بأنه شريك فيه بما له من قدر من الزكاة. (5)

وجاءت السنة مؤكدة ومعضدة ومبينة لنوع الإكرام فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "خَيْرُ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُحْسَنُ إِلَيْهِ، وَشَرُّ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُسَاءُ إِلَيْهِ" (6).

(1) ينظر: النكت والعيون، للماوردي، (1/ 280).

(2) صحيح البخاري، - كتاب الوصايا - باب قول الله ﷻ: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ۝١٠) [النساء: 10]، (10/4)، حديث رقم: 2766.

(3) فتح الباري، لابن حجر، (12/ 182).

(4) مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، (31/ 157).

(5) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي، (22/ 35).

(6) سنن ابن ماجه، ابن ماجه، باب حق اليتيم، (2/ 1213).

قال ﷺ: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ۖ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ۚ وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ۚ﴾ [الماعون:3]

يرى الطبري أن كل من لا يؤمن بيوم القيامة فإنه يدفع اليتيم عن حقه ويظلمه ولا بد. ⁽¹⁾
قال أبو حيان الأندلسي: "جعل علم التكذيب بالجزاء منع المعروف والإقدام على إيذاء الضعيف" ⁽²⁾، ويرى الألوسي أن معنى كلمة (الدين) في هذا السياق تعني الجزاء أو الإسلام. ⁽³⁾
وقال ﷺ: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ۚ ۝ ١١ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۚ ۝ ١٢ فَكُ رَقَبَةً ۚ ۝ ١٣ أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۚ ۝ ١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۚ ۝ ١٥ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۚ﴾ [البلد:11-16]

يرى ابن عاشور أن هذه الآيات تظهر الخلل في المجتمع الجاهلي الذي كان يتفاخر بأنه ينفق ويبدد الأموال الكثيرة في الميسر والخمر ونحوهما، و كان الأفضل له أن ينفق ذلك في فك الرقاب وإطعام المساكين في زمن المجاعة، فإن الناس يقدرون ويشمنون الإنفاق على الفئات الضعيفة. وشبه هذه الأعمال الصالحة المتمثلة في الإنفاق بالعقبة لأنها شديدة على النفس وفيها مشقة. ⁽⁴⁾

يرى الطبري أن في الآية تقدم لليتيم القريب ⁽⁵⁾، ويقول البقاعي: "يجمع بذلك بين صدقة وصلة وإن كان غنياً" ⁽⁶⁾. ويوسع الألوسي المعنى فيرى أن صفة (ذا مقربة) تشمل من له قرب الجوار. ⁽⁷⁾
قال السيوطي: "عن ابن عباس ؓ في قوله أو مسكيناً ذات متربة يقول مسكين ذو بنين وعيال ليس بينك وبينه قرابة" ⁽⁸⁾.

ثالثاً: الخوف من أهوال يوم القيامة.

وقال ﷺ: ﴿يُؤْفُونَ بِالَّذِينَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ۚ ۝ ٧ وَيُطْعَمُونَ عَلَى حَبَّةٍ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۚ ۝ ٨ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ۚ ۝ ٩ إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَتَطِيرًا ۚ﴾ [الإنسان:7-10]

يرى الشنقيطي أن العلة في إدراج الأسير مع الفئات الضعيفة لأن الأسير إذا وقع في الأسر فقد الحول والطول، فهو في أشد الحاجة إلى الإحسان إليه، وفي هذا دليل على محاسن الإسلام وسمو تعاليمه حتى مع المخالف في الملة، والبشرية اليوم في أشد الحاجة لهذه القيم. ⁽⁹⁾

(1) ينظر: جامع البيان، للطبري، (24/ 629).

(2) البحر المحيط، لأبي حيان، (10/ 552).

(3) ينظر: روح المعاني، للألوسي، (15/ 474).

(4) ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (30/ 355، 356).

(5) ينظر: جامع البيان، للطبري، (24/ 443).

(6) نظم الدرر، للبقاعي، (22/ 62).

(7) روح المعاني، للألوسي، (15/ 354).

(8) الدر المنثور، للسيوطي، (8/ 525).

(9) ينظر: أضواء البيان، للشنقيطي، (8/ 395).

وجاء في سبب نزول هذه الآية أن أسرة علي بن أبي طالب عليه السلام تنازلت عن طعامها وهي صائم للضعفاء⁽¹⁾. ويرى الباحث أن منهج القرآن الكريم في التعامل مع الفئات الضعيفة يقوم على هدم قيم الجاهلية أولاً، ثم يبين قواعده في تخفيف حدة الفقر، ويربط كل ذلك بيوم القيامة والتدين الصحيح. وهذه الآيات مكية جاءت لهدم قيم الجاهلية وعاداتها في تعاملها من الضعفاء، وأشارت بصراحة إلى ترتيب الأنفاق، وبيان أن اليتيم ولو كان غنياً فهو يحتاج إلى الإكرام المتمثل في الجانب النفسي من إظهار العطف والحنان في التعامل معه، والتعبير في الحديث بكلمة (الإحسان) و(الإساءة) يدلان على أن المقصود هو الجانب النفسي. وتقييد اليتيم بصفة (المقربة) لا يقصد به القرابة المتبادرة إلى الذهن بأنها قرابة الدم، بل تمتد لتشمل قرابة الجوار، فقد يكون جوار في السكن أو العمل أو السفر ونحوه، والحض على الأنفاق على المسكين صاحب الفقر المقع بسبب كثرة العيال يجعل دائرة المساكين أوسع. ويرى الباحث أن المجتمع في تطوره حتى المجتمعات التي لا تدين بالإسلام قد انتهت إلى هذا المنهج القرآني في التعامل مع الفئات الضعيفة؛ إذ توصلت إلى ما يعرف بالمسؤولية المجتمعية، وهي ضريبة تفرض على كل المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية لتساهم في تخفيف حدة الفقر. وما توصلت إليه الأمم المتحدة من حقوق للأسير قد أسس على هذا المنهج القرآني. ويرى الباحث أن في كل هذه الآيات إشارة إلى ثمره الربط بين الإنفاق وعقيدة اليوم الآخر، خاصة أهوال يوم القيامة، فهي التي دفعت المجتمع يخرج ما عنده بالرغم من حبه للمال والطعام.

المطلب الثاني: الربط بين العقيدة والمعاملات والعبادات:

إن من أهم ما يميز المنهج القرآني في معالجته للمشكلات ومنها مشكلة الفقر هو الربط بين الجانب العقدي التصوري وبين الجانب السلوكي العملي، ويظهر ذلك في الآتي:-

أولاً: انحراف أهل الكتاب

قال عليه السلام: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: 83]، يرى الطبري أن هذه الآية تكشف الخلل الذي كان يعيشه أهل الكتاب المتمثل في نقض العهد والميثاق التي بينهم وبين الله جل جلاله، فقد عاهدهم الله جل جلاله على التوحيد وعدم الشرك، وعليهم التمسك بصلة الأرحام، وأن يعطفوا ويحسنوا إلى الفئات المستضعفة ومنهم اليتامى والمساكين، وقيموا الصلاة بحدودها وفرائضها ويؤتوا زكاة أموالهم فخانوا أمره في ذلك كله وتولوا عنه معرضين إلا من عصمه الله منهم فوفى الله بعهده وميثاقه⁽²⁾.

(1) ينظر: الدر المنثور، للسيوطي، (8 / 370).

(2) ينظر: جامع البيان، للطبري، (2 / 298).

يقول رضا: "وفي هذه الآية وما بعدها التذكير بأهميات الأحكام في العبادات والمعاملات وما كان من إهمالها وترك العمل بها" (1)

ويقول الزحيلي: "وإذا ما أنفق المجتمع ماله زكاة أو صدقة على هذه الطبقات المستضعفة فإنه أمكننا القضاء على ظاهرة الفقر وحققنا المقصود من التكاتف الاجتماعي في الإسلام، وحينئذ نستغني عن استيراد المبادئ الاشتراكية الغربية أو الشرقية التي ظهرت لعلاج عيوب الرأسمالية الطاغية" (2).

ويرى الباحث أن الآية فيها حض للمجتمع المسلم أن يبلغ أعلى مقامات الإيمان والإحسان بأن ينفق ولا يخشى الفقر، وأنه لن يحقق مقام البر - الذي يعني جمع كل خصال الخير - إلا بأن يجمع بين مسائل العقيدة والعبادات والقيم الأخلاقية وبين الإنفاق على المستضعفين؛ وفي هذا علاج ناجع ومستمر لتخفيف حدة الفقر. ويرى الباحث أن منهج القرآن الكريم ينبه المسلمين ويكشف لهم خلل اليهود في فصلهم بين مبادئ وقيم التدين، فعليهم ألا يقعوا في ذلك.

ثانياً: قيم الإحسان والصدق والتقوى

قال ﷺ: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ١٧٧﴾ [البقرة: 177]

قال الكجراتي: "والبر بالكسر الإحسان" (3)، وقال الطبري: "عن عبدالله (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ) قال: وأنت صحيح تأمل العيش وتخشى الفقر" (4)

ويقول البهي: "والإسلام عندما يؤكد في رسالته أن طابع هذه الرسالة طابع اجتماعي يقوم على تقوية الأواصر بين الأفراد الذين يتكون منهم مجتمع المسلمين - بعد تصفية نفوس هؤلاء الأفراد وتحريرها من سلطان الهوى، وتحكم الأنانية - الإسلام عندما يؤكد ذلك فإنه يؤكد أنه يؤكده وهو يوصي في تعاليمه بالتواد والتعاون ثم بالحب، ثم بالأخوة" (5).

ويرى الباحث أن هذه التي جمعت بين العقيدة والمعاملات والعبادات والأخلاق تؤسس لمنهج التعامل مع الضعفاء، وأن تحقيق هذه الغاية لا يتم إلا بهذا الجمع القائم على قيم الإحسان والصدق والتقوى والمودة والرحمة.

إن التفسير التجزيئي لهذه الآية الذي وقع فيه علماء الكلام والفقه والسلوك؛ إذ كل منهم يشرح ويفسر الآية محكوم بتخصصه، إن هذا التفسير هو الذي أضع حظ الضعفاء من هذه الآية، والمنهج القرآني في معالجة الفقر يقصد ويرمي إلى هذا الربط المحكم.

(1) ينظر: تفسير المنار، لرضا، (1/ 302).

(2) التفسير المنير في العقيدة والشرعية والمنهج، لوهبة الزحيلي، (2/ 102).

(3) مجمع بحار الأنوار، للكجراتي، (1/ 160).

(4) جامع البيان، للطبري، (3/ 341).

(5) الدين والحضارة الإسلامية، للدكتور محمد البهي، ص 269.

المبحث الثاني: أثر العبادات والمعاملات في تخفيف حدة الفقر

إن من القواعد والأصول التي يقوم عليها المنهج القرآني لمعالجة الوضع النفسي والاجتماعي والاقتصادي للمستضعفين قاعدة الجمع بين العقيدة والعبادات والمعاملات في حظه للمجتمع على تخفيف آثار الفقر على المستضعفين، ويمكن بيان ذلك كالآتي:-

المطلب الأول: الجمع بين العقيدة والعبادات والمعاملات أصل في التكافل الاجتماعي.

إن من القواعد الراسخة لمنهج القرآن الكريم في الحد من ظاهرة الفقر قاعدة: الجمع بين قضايا الاعتقاد وبين العبادات والمعاملات لحض المجتمع على التكافل الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف على الضعفاء وهذه القاعدة صور وأوجه منها:-

أولاً: عبادة الصوم.

إن الصوم من العبادات الثابتة عند كل الأمم والتي تتكرر في السنة مرة واحدة، وقد جعل منهج القرآن الكريم منها أحد وسائله لتخفيف حدة الفقر؛ إذ جعل المال الذي يدفع للضعفاء جزءاً من هذه العبادة. قال ﷺ: «أَيَّامًا مَّعْدُودَتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ١٨٤» [البقرة: 184]، يذكر الطبري عن عمرو بن مرة، أن أصحاب النبي ﷺ ذكروا له أن النبي ﷺ قبل نزول فرض الصوم أمرهم بصيام ثلاثة أيام من كل شهر تطوعاً غير فريضة، ثم فرض الله ﷻ صيام رمضان، ورخص للذين لا يطقون الصيام ولم يعتادوا عليه أن يطعموا مسكيناً، ثم نزلت «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُم وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ١٨٥» [البقرة: 185]، فكانت الرخصة للمريض والمسافر وأمرنا بالصيام.⁽¹⁾

يرى الفخر الرازي أن هناك ثلاثة أوجه لأداء هذه الفدية: أحدها أن يطعم مسكيناً أو أكثر، والثاني أن يطعم المسكين الواحد أكثر من القدر الواجب، والثالث: من صام مع الفدية فهو خير له.⁽²⁾

ويرى الباحث أن هذه الآية تثبت أن إطعام المسكين ربط بشعيرة الصيام، ووسع القرآن الكريم دائرته؛ إذ أدخل المريض والمسافر، وكذلك ألحق بهم الشرع الحامل والمرضع، وهم فئات كثيرة في المجتمع فلو تم رصد ما تنفقه هذه الفئات في كل شهر على الفئات المستضعفة لكان أثر هذه شعيرة الصيام في تخفيف حدة الفقر.

(1) جامع البيان، للطبري، (3 / 419).

(2) ينظر: مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، (5 / 250).

ومن الخيارات التي ذكرها الفخر الرازي عن الفقهاء لأداء الفدية يترجح - عند الباحث - خيار أن ينفق على أكثر من مسكين؛ فإن في ذلك اتساع المنفعة لتشمل عدداً كبيراً من المساكين، والجمع بين الصيام والفدية أفضل وأخير لأن فيه المنفعة المتعددة للمستضعفين، وفيه تركية لروح المفطر إذ تخلصه من الشح المانع من الإنفاق.

ثانياً: كفارة الظهار واليمين .

يفرض المنهج القرآني كفارات على بعض المخالفات الشرعية كوسيلة لتحقيق التكافل الاجتماعي الذي يرمي من ورائه إلى تخفيف حدة الفقر الواقع على الضعفاء، ومن تلك التشريعات ما يتعلق بكفارة الظهار واليمين والقتل الخطأ.

قال ﷺ في كفارة الظهار: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٤﴾ [المجادلة: 4]

يرجح أبو حيان مذهب مالك والشافعي الذي يرى أن هذا الإطعام يجب أن يشمل ستين مسكيناً، ولا يعطى لمسكين واحد بحجة تجدد الفقر والحاجة كما يرى الأحناف. (1)

وقال ﷺ في كفارة اليمين: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ٨٩﴾ [المائدة: 89]، ويرى الطبري أن الوسطية هنا مقصود بها السعة والضيق في الرزق، والكسوة كل ما يصلح أن يطلق عليه اسم الثوب، ويرى القرطبي أن هذا الإطعام والكسوة في الكفارات لا يجوز أن تعطى لغني ولا من تجب عليه النفقة، مع اختلاف بين الفقهاء هل من وضع الكفارة في غير مكانها المحدد يجزئه ذلك الفعل؟ (2).

ويورد أبو حيان اختلاف الفقهاء في جواز دفع هذه الكفارة للحر والعبد دون التقييد بمسكين معين؛ لأن القرآن لم يحدد صفة المسكين؟ أم يشترط في ذلك الحرية؟ والراجح عند الأحناف الإطلاق فتعطى الكفارات للحر والعبد ولكنهم أجمعوا على عدم دفعها للمرتد (3).

قال ﷺ في كفارة قتل الصيد في الحرم: ﴿بِأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ٩٥﴾ [المائدة: 95]، ويرى المالكية أن الأفضل إخراج الكفارة من الطعام بعد تقويم ثمن الصيد المصطاد وشراء الطعام به، ويصوم كل يوم على قدر عدد أمداد الطعام. (4)

يقول الماتريدي: "أنه مخير بين هذه الأشياء الثلاثة، يفعل أي هذه الثلاثة شاء". (5)

(1) البحر المحيط، لأبي حيان، (10 / 124).

(2) ينظر: جامع البيان، للطبري، (10 / 551)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (6 / 279).

(3) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، (4 / 354).

(4) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (4 / 367).

(5) ينظر: تأويلات أهل السنة، للماتريدي، (3 / 622).

بينما يقول ابن الجوزي: "وهل هذا الجزاء على الترتيب، أم على التخيير؟ فيه قولان: أحدهما: أنه على التخيير بين إخراج النظير، وبين الصيام، وبين الإطعام. والثاني: أنه على الترتيب، إن لم يجد الهدى، اشترى طعاماً، فإن كان معسراً صام قال ابن سيرين وبالأول قال جمهور الفقهاء" (1).

ويرى الباحث بناء على ما سبق من اختلافات فقهية - هل الأمر بالترتيب؟ أم بالتخيير؟ - ونظراً لتحقيق مقاصد الدين الكلية فإن تقديم خيار الصوم على الإطعام الراجح أنه لا يراد به الترتيب بل التخيير، والصوم منفعة غير متعدية بل تعود على الفرد، بينما الإطعام يساهم في تخفيف حدة الفقر، أي: أن منفعة متعدية للغير.

ويلاحظ أن رفع العدد لعشرة مساكين دون تحديد وصفهم بحرية أو عبودية، بل والتنوع بين الإطعام والكسوة يحقق ما يهدف إليه منهج القرآن الكريم؛ لأن ظاهرة اليمين من الظواهر المتكررة في المجتمعات ويشهد على ذلك كثرة الإقبال على دفعها عبر صناديق الصدقات في المساجد.

ويرى الباحث أن دفع الكفارات لغير المسلم يجوز قياساً على فقه الأحناف الذين يجوزون دفع زكاة الفطر لغير المسلم، ولأن لفظ المسكين جاء مطلقاً لم يقيد بوصف.

وما ذهب إليه الجمهور من ترجيح التخيير في كفارة قتل الصيد في الحرم فيه فسحة للمكفر أن يختار الإطعام ولو اختار الأولى وهو العدل فإنه سوف يعود أيضاً إلى فقراء الحرم، خاصة وأن الحج مظنة الانقطاع لكثرة الحاجين إلى مكة من بلاد بعيدة.

ثالثاً: كفارات محظورات الإحرام وفدية التمتع بالحج إلى العمرة وسوق الهدى.

قال ﷺ: «وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَانْقُؤُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» [البقرة: 196]

يحيى الماوردي قولين للفقهاء في عدد المساكين المستحقين لهذه الفدية فقول يرى أن العدد ستة مساكين وآخر يرى أنه عشرة مساكين. (2)

ويذكر ابن عطية قول علي عليه السلام في تحديد مكان إخراج هذه الفدية إذ يرى أن الأمر مطلق له أن يقضي ذلك في أي مكان، وهذا اختيار مشهور المذهب المالكي الذي يجعل كلمة (أو) في كل القرآن للتخيير، بينما يجعل عطاء النسك بمكة والصيام والإطعام حيث شاء. (3)

ويرى الباحث إن القول الذي ينسجم مع منهج القرآن الكريم لتخفيف حدة الفقر هو الذي يقوم على التوسع في الكيفية والعدد والمكان والزمان، فإطعام عشرة مساكين أولى من الستة، وتخيير الحاج أن يختار المكان ولا يقيد بالحرم

(1) زاد المسير، لابن الجوزي، (2 / 426).

(2) ينظر: النكت والعيون، للماوردي، (1 / 256).

(3) المحرر الوجيز، لابن عطية، (1 / 268).

أوفق وأليق مع مقاصد الدين؛ ولهذا يلاحظ أن الدولة السعودية توزع القسم الأكبر في كل ما يتعلق بالحج من فدية أو كفارات إلى شتى أنحاء العالم خاصة للدول الفقيرة.

المطلب الثاني: الترتيب في الإنفاق وتوسيع دائرة المستضعفين.

لم يغفل المنهج القرآني ضوابط الإنفاق من حيث ترتيب فئات المستضعفين بناء على شدة الحاجة، فقد جاءت نصوص كثيرة تبين للناس أوجه الصرف وضوابطه، وأدخل المنهج القرآني بعض الحالات الطارئة ضمن فئة المستضعفين تحتاج إلى المساعدة والرعاية، كل ذلك لتخفيف حدة الفقر من خلال العبادات والمعاملات، وتمثل هذه الضوابط في الآتي:-

أولاً: معرفة من ينفق عليه مقدمة على معرفة مصادر الإنفاق.

قال ﷺ: «يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ٢١٥» [البقرة: 215]

سبب نزول هذه الآية أنها نزلت في عمرو بن الجموح، وكان شيخاً كبيراً فقال: يا رسول الله ﷺ إن مالي كثير، فبماذا أتصدق، وعلى من أنفق؟ فنزلت: (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ) (1).

ويذهب الألوسي إلى أن السؤال كان عن ما هو الشيء الذي عليهم أن ينفقوه؟، ولكن القرآن الكريم حدد لهم أولوية وترتيب من يستحق النفقة؛ لأن هذا هو الأهم (2).

وذكر الطبري أن السدي يرى أن هذه الآية منسوخة بآية الزكاة، والصحيح - كما يرى الطبري - أنها محكمة غير منسوخة؛ لأنها تبين وترتب أفضل مصارف الصدقات بصفة عامة (3).

قال أبو السعود: "وليس في الآية ما ينافية فرض الزكاة لينسخ به كما نقل عن السدي" (4)

ويرى الباحث أن سبب النزول يشير إلى أن الصحابي قد التبس عليه الأمران: بماذا يتصدق؟ وعلى من ينفق؟ والآية بينت أن الأولى السؤال عن فقه الإنفاق وترتيب الأولويات بناء على شدة حاجة الفئات المستضعفة.

وأن علماء التفسير الذين رفضوا أن تكون الآية منسوخة قولهم ينسجم مع مقاصد الدين الكلية ومنهج القرآن الذي يسعى إلى تخفيف حدة الفقر.

ثانياً: الملة ليست شرطاً مطلقاً في الإنفاق.

قال ﷺ: «لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأنفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ٢٧٢» [البقرة: 272]

يرى أبو حنيفة - خلافاً للجمهور - أنه يجوز إعطاء غير المسلمين الكفارات والندور وصدقة الفطر، بخلاف الزكاة ذات الأنصبة والمقادير التي لا يجوز صرفها إلا على المسلمين (1).

(1) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (3/ 36). وأخرجه مسلم في صحيحه، شرح النووي، (11/ 77).

(2) ينظر: روح المعاني، للألوسي، (1/ 501).

(3) ينظر: جامع البيان، الطبري، (4/ 294).

(4) إرشاد العقل السليم، لأبي السعود، (1/ 216).

ويرى كل من الزمخشري وابن الجوزي أن الآية تشمل حالات لبعض المسلمين منهم أسماء بنت أبي بكر التي رفضت أن تعطي أمها المشتركة، ومنها بعض المسلمين أوقف النفقة على قرابته الذين لم يسلموا، ومن هذه الحالات كان بعض المسلمين في المدينة لهم علاقة صهر مع اليهود فأوقفوا النفقة عليهم، وعن بعض العلماء لو كان شر خلق الله لكان لك ثواب نفقتك، واختلف في الواجب فجوز أبو حنيفة رحمته الله صرف صدقات الفطر إلى أهل الذمة وأباه غيره. ⁽²⁾

قال رحمته الله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ٢٧٣﴾ [البقرة: 273]، ذهب الطبري إلى أن الفقراء في هذه الآية المستحقين للنفقة هم فقراء المهاجرين دون غيرهم، ويرى الزمخشري بأنهم الذين أحصرهم الجهاد، ويرى النيسابوري بناء على تفسير سعيد بن المسيب بأنهم الذين أصابتهم جراحات في الغزوات فأحصرهم المرض والزمانة. ⁽³⁾

يرجح الباحث قول أبي حنيفة الذي لا يجعل الملة شرطاً في تحديد الفئات المستحقة للإنفاق - فيما عدا الزكاة ذات الأنصبة والمقادير - يساهم في دخول الأمم الأخرى إلى الإسلام، وتحقيق معاني الإنسانية التي هي من أخص خصائص الإسلام.

ويأخذ الباحث كذلك بقول ابن المسيب الذي يرى أن الفقراء هنا لا يجوز حدهم بالمهاجرين أو الذين أحصرهم الجهاد، بل كل ضحايا الحروب وأصحاب الاحتياجات الخاصة بسبب المرض والزمانة؛ والسبب في اختيارنا لهذا القول لأنه يوسع دائرة الضعفاء المحتاجين.

المطلب الثالث: قواعد في فقه الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

كانت الفئات الضعيفة تتعرض للظلم الاجتماعي والاقتصادي في كثير من أوجه الحياة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية خاصة الزواج والمشاركة في الأموال، ولهذا جاء المنهج القرآني بجملة من الأحكام والقواعد والضوابط لتخفيف هذا الظلم، ويتمثل ذلك في الآتي:-

أولاً: الظلم في الحقوق الزوجية.

قال رحمته الله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ١٢٧﴾ [النساء: 127]، يرى الزمخشري أن الآية جاءت لإبطال عادة من عادات الجاهلية؛ إذ كان ولي ووصي اليتيمة يضم مالها من الورثة إلى ماله إن أعجبه جمالها ليتزوجها، وإن كانت دميمة

(1) ينظر: أحكام القرآن، للخصاص، (2/ 180).

(2) ينظر: الكشف، للزمخشري، (1/ 317)، زاد المسير، لابن الجوزي، (1/ 327).

(3) ينظر جامع البيان، للطبري، (5/ 590)، والكشاف، للزمخشري، (1/ 318) و غرائب القرآن، للنيسابوري، (2/ 64). ج5، ص590.

لا يتزوجها ولا يدعها تتزوج غيره حتى لا يذهب مالها لغيره وتظل دون زواج إلى أن تموت، فحذرهم القرآن من هذا الظلم الكبير⁽¹⁾.

وقدم المنهج القرآني الحل لهذه المشكلة، قال ﷺ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مِّنْهُنَّ ثَلَاثٌ وَرُبُّعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ٣﴾ [النساء: 3] أورد الطبري في تفسيره عن السلف قولاً لعروة عن عائشة يسألها عن معنى هذه الآية: "فقلت يا ابن أخي هي اليتيمة تكون في حجر ولبيها فيرغب في مالها وجمالها ويريد أن ينكحها بأدنى من سنة صداقها فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن في إكمال الصداق وأمروا أن ينكحوا ما سواهن من النساء.

وعن سماك قال: سمعت عكرمة يقول في هذه الآية كان الرجل من قريش يكون عنده النسوة، ويكون عند الأيتام، فيذهب ماله، فيميل على مال اليتيم قال: فنزلت هذه الآية⁽²⁾.

يرى الباحث أن هذا من أبشع صورة الظلم الاجتماعي الذي يقع على فئة المستضعفين خاصة يتامى النساء، ويتمثل ظلم اليتيمة في أنها فقدت مالها الموروث، وتزوجت من غير رضاها- هذا إذا كانت جميلة- وتمنع من الزواج في حالة الدمامة لا يتزوجها الولي ولا يدع غيره يتزوجها. فقد لحق بها ظلم مادي وظلم نفسي.

ثانياً: الفقر ليس أصلاً في النكاح.

قال ﷺ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ٣٢﴾ [النور: 32]

ذهب الطبري إن الآية تأمر الناس أن لا يرفضوا أن يزوجوا الأيما في المجتمع من الرجال والنساء والعبيد والإماء بحجة أنهم فقراء. فنهاهم أن يجعلوا الفقر سبباً لحرامتهم من الزواج⁽³⁾.

ويرى الباحث أن الخطاب في هذه الآية يشمل أولياء الأمور والمجتمع والحاكم، ولهذا نرى استجابة لهذا التوجيه القرآني فتمت زيجات جماعية تتكفل بها الدولة أو بعض المؤسسات الخيرية أو أغنياء المجتمع، وقد ساهمت كثيراً في فتح الطريق أمام الضعفاء ليؤسسوا حياتهم الاجتماعية، ويساهموا في البناء الاجتماعي.

ثالثاً: ضوابط حماية الحقوق المادية.

قال ﷺ: ﴿وَعَاثُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ٢﴾ [النساء: 2]

يرى الطبري أن الآية تنهى الأوصياء على اليتامى عن أكل مال اليتيم والتصرف فيه بالتبديد قبل أن يبلغ الحلم ويونس فيه الرشد؛ وذلك عن طريق خلط مال الوصي بمال اليتيم وأخذ الجيد منه وإعطائه الخبيث⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكشف، للزمخشري، (1/ 570، 571).

(2) ينظر: جامع البيان، للطبري، (7/ 531- 535).

(3) ينظر: المصدر نفسه، (19/ 166).

(4) ينظر: جامع البيان، للطبري، (7/ 526- 527).

ويذهب الزمخشري أن النهي عن التحايل لأكل مال اليتيم قبل بلوغ الرشد كما يقع من الأوصياء والأولياء يقع من ولادة السوء وقضاته، فالكل يبدد مال اليتيم قبل بلوغه الحلم والرشد⁽¹⁾.

ويذكر القرطبي وجهين يقع بهما تبديد مال اليتيم وظلمه في ماله قبل بلوغ الحلم والرشد أحدهما: التقصير في تغذيته وكسوته قبل البلوغ. الثاني: عدم تمكينه من ماله وتسليمه له عند الابتلاء والإرشاد⁽²⁾.

يرى الباحث أن هذا الضابط في المنهج القرآني لحماية مال اليتيم جاء في سورة النساء وهي من أوائل السور المدنية، والمجتمع يشهد تقلبات وتطورات في ظل الصراع بين المسلمين والكفار؛ مما يخلف عدداً من الأيتام والأرامل، والتفتير في النفقة على اليتيم قبل بلوغه الحلم والرشد، أو التردد في دفع ثروته إليه، وخلطها مع مال الولي والوصي من أوسع العادات الجاهلية انتشاراً، وإن عدم تطوير القوانين والتشريعات التي تحمي الحقوق المادية لليتيم وتنفيذها بصرامة يدخل في هذا الظلم.

وقال ﷺ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۝ وَابْتَلُوا الِّيْتِمَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ۚ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۚ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللهِ حَسِيبًا ٦﴾ [النساء: 5-6]، يرى الطبري أن اختبار الأيتام يكون بالتأكد من سلامة فهمهم، وصلاح دينهم، وقدرتهم على التصرف في أموالهم بحكمة⁽³⁾.

ويرى كل من سعيد بن جبير والشعبي إن صفة السفه التي هي ضد الرشد لا تقاس ولا تعرف بالعمر فقد يكون الرجل أخذ بلحيته وما بلغ رشده فلا يدفع إليه ماله ولو بلغ مائة سنة حتى يعلم أن له قدرة على إصلاح ماله⁽⁴⁾. ويرى صاحب المنار أن نسبة الأموال في قوله (أَمْوَالُكُمْ) يقصد بذلك الأولياء الأوصياء بالرغم من أن المال في الأصل هو مال اليتيم؛ والحكمة من ذلك ليفهم الولي الوصي أن عليه - إذا فرط في إدارة هذا المال - أن يغرمه من ماله هو، ولو نجح في تنميته واستثماره فإن الفائدة تعود على الجميع⁽⁵⁾.

ويرى الطبري أن القرآن الكريم في هذه النصوص قصد بجملة (وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ) أن يعطي الفقير الولي الوصي على اليتيم فسحة ورخصة للأخذ من مال اليتيم، مثل أن يأخذ من مال اليتيم قرضاً ثم يرده، وله أن يأكل منه ما يسد جوعه ويلبس ما يوارى العورة⁽⁶⁾.

وذكر القرطبي رواية عن عمر بن الخطاب أن قال: "ألا إني أنزلت نفسي من مال الله منزلة الولي من مال اليتيم، إن استغنيت استعففت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف، فإذا أيسرت قضيت⁽⁷⁾".

(1) ينظر: الكشاف، للزمخشري، (4/ 464).

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (8/ 5).

(3) ينظر: جامع البيان، للطبري، (7/ 574).

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (5/ 34، 37).

(5) ينظر: تفسير المنار، لرضا، (4/ 380).

(6) ينظر: جامع البيان، للطبري، (7/ 594).

(7) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (5/ 42).

وقد بينت السنة المراد بالأكل بالمعروف فقد روى أحمد عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ليس لي مال، ولي يتيمة؟ فقال: "كل من مال يتيمة، غير مسرف ولا مبدّر، ولا متأنل مالا، ومن غير أن تقي مالك - أو قال - تفدي مالك بماله" (1).

ويرى الباحث أن المنهج القرآني بين في هذه النصوص معايير وضوابط صفة الرشد؛ إذ جعل الشرط فيها الجمع بين صفة صلاح الدين والفهم السليم المؤدي إلى القدرة على التصرف في المال تنمية واستثماراً، وجعل السفه الذي هو ضد الرشد لا علاقة له بالعمر كما يتبادر إلى الأفهام.

ونسبة المال إلى الأوصياء نسبة انتفاع لا نسبة تمليك حتى يعلم الناس أن تضييع الحقوق المادية للمستضعفين يعود بالهلاك على المجتمع كله.

ومنح المنهج القرآني الوصي الولي الفقير فرصة الاستفادة من مال يتيمة مع ضوابط صارمة خلاصتها الأكل من غير سرف ولا تبذير، وبهذا تسلم الحياة الاقتصادية في المجتمع والدولة من التدهور.

المطلب الرابع: قواعد في مراعاة الجانب النفسي.

أشار القرآن الكريم في بعض نصوصه عبارة ونصاً إلى قواعد وأحكام وآداب تتعلق بضرورة مراعاة الجانب النفسي لهذه الفئات الضعيفة عند التصديق عليها. ويتمثل كل ذلك في الآتي:-

أولاً: التعامل بالعرف والصفح مع الضعفاء

قال ﷺ: «وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهْجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٢٢» [النور: 22]، يذكر الطبري رواية عن ابن عباس في سبب نزول هذه الآية، قال: "كان ناس من أصحاب رسول الله ﷺ قد رموا عائشة بالقبيح، وأفشوا ذلك، وتكلموا به، فأقسم ناس من أصحاب رسول الله ﷺ فهيم أبو بكر، ألا يتصدق بشيء من هذا ولا يصله، فقال: لا يقسم أولوا الفضل منكم والسعة أن يصلوا أرحامهم، وأن يعطوهم من أموالهم كالذي كانوا يفعلون قبل ذلك، فأمر الله أن يغفر لهم وأن يعفي عنهم" (2).

ويرى الهرري أن العفو يكون عن ذنوب هؤلاء الضعفاء، ويتجاوز عن كل ما فعلوه، وأن يصفحوا بالإعراض عن مجرد اللوم والتشريب ولو بالقلب، فالصفح درجة أعلى من العفو، وقد يعفو الإنسان ولا يصفح (3).

ثانياً: إسرار الصدقة أفضل من إظهارها.

قال ﷺ: «إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ٢٧١» [البقرة: ٢٧١]، يرى ابن كثير أن هذه الآية يفهم منها أن إسرار الصدقة أفضل

(1) المسند، لأحمد بن حنبل، (11/ 594)

(2) جماع البيان، للطبري، (19/ 137).

(3) ينظر: حدائق الروح، للهرري، (19/ 292).

من إظهارها، لأنه أبعد عن الرياء إلا أن يترتب على الإظهار مصلحة راجحة من اقتداء الناس به، فيكون أفضل من هذه الحيلة.⁽¹⁾

ويرى القرطبي أن إسرار الصدقة لمستحقها أسلم له من احتقار الناس له فقد يحتقرونه بحجة أنه اخذها دون أن يستحقها ولم يتعفف.⁽²⁾

ولما كانت السنة مبينة للقرآن الكريم فقد جاء فيها ما يؤكد أفضلية إسرار وإخفاء الصدقة على إظهارها ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَدْلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّتَا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَائِلُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ " ⁽³⁾.

ويرى الزحيلي أن هذه الآية جاءت في الصدقات قبل فرض الزكاة، وأن صدقة التطوع يجوز إعطاؤها للمسلم والكافر والبر والفاجر والفقير والغني، لأن الله تعالى قال: (وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفَقْرَاءَ)، فقد أطلق كلمة (الْفَقْرَاءَ) ولم يقيد بها بفقراء المسلمين، وجعل الخيرية في إعطائها للفقير، ولم يمنعها عن الغني ⁽⁴⁾.

وذكر القرطبي أن يزيد بن أبي حبيب يرى أن الآية قصد بها الصدقة على اليهود والنصارى بأن تقسم لهم الزكاة سراً.⁽⁵⁾ يقول الزهراني: " فالإنفاق العام يشمل أفراد المجتمع الإسلامي بصورة شاملة دون استثناء ومع أن غالبية المجتمع من المسلمين، فإن الخدمات التي يحققها الإنفاق العام تمتد لتشمل المستأمنين والذميين مع المسلمين "⁽⁶⁾.

ويرى الباحث أن الرياء الحاصل من المتصدق في حالة إظهار صدقته لابد أن يؤدي مشاعر الضعفاء من المسلمين وغيرهم، وكذلك يفتح الباب واسعاً للمجتمع للنظر بعين الاحتقار لمن يأخذ الصدقات، وقول من يوسع دائرة الصدقات لتشمل المسلمين وغيرهم فيه توافق مع مقاصد الدين الكلية التي توجب إطعام كل محتاج في الدولة الإسلامية.

ولهذا تعد جمعيات البر والإحسان التي تجمع صدقات المنفقين وتقسّمها للفقراء من أفضل الوسائل لتحقيق مقصد الدين من إخفاء الصدقة وعدم إظهارها مراعاة لمشاعر الفئات الضعيفة.

ثالثاً: مشاركة الضعفاء في الصدقات

قال ﷺ: «لَيْشْهَدُوا مَنْفَعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ» [الحج: 28] ⁽⁷⁾.

(1) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، (1 / 431).

(2) ينظر: أحكام القرآن، للقرطبي، (3 / 333).

(3) أخرجه البخاري في 10 كتاب الأذان 36 باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، ص 143.

(4) ينظر: التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، للزحيلي، (3 / 69، 70).

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (3 / 333).

(6) النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، للدكتور ضيف الله يحيى الزهراني، ص 54.

يرى الطبري أن الخطاب في الآية موجه إلى حجاج بيت الله الأغنياء أن يطعموا من هديهم وبدنهم البائس الذي به ضرر الجوع والزمانة والحاجة والفقر فلا يملك شيئاً من هذه الدنيا.⁽¹⁾

ويذهب الخازن إلى أن القانع هو من جلس في بيته متعفف مقتنع بحاله يقنع بما يعطى ولا يسأل ولا يتعرض، والمعتز الذي يتعرض ويسأل.⁽²⁾

جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "ليس المسكين بهذا الطواف الذي ترده التمرة والتمرتان واللقمة واللقمتان ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه"⁽³⁾.

ويرى الزمخشري أن الأمر في قوله (فَكُلُوا مِنْهَا) موجه للأغنياء؛ لأن من عادة الجاهلية ألا يأكلوا من هديهم ونسائكهم، وأكل لأغنياء من ذلك فيه مساواة ومواساة للفقراء، ويدل على التواضع، ومن ثمة استحباب الفقهاء أن يأكل الموسع من أضحيتته مقدار الثلث⁽⁴⁾.

ويرى الباحث أن في الآية توجيه صريح بعدم جرح مشاعر هذه الفئات الكثيرة المتعددة؛ لأن منها المتعفف فعلى الأغنياء البحث عنهم ومشاركتهم في الطعام، خاصة وأن الحج الذي تتوسع أعداده كل عام مظنة جمع هذا العدد الكبير من أهل الحاجة، وقد تنقطع بهم السبل لبعدهم عن أوطانهم، والضعفاء لا يتوقع منهم أن يمتلكوا وسائل الدفع الإلكتروني.

المبحث الثالث: مصادر الأنفاق على الضعفاء

لقد حدد ونوع القرآن الكريم مصادر الإنفاق مراعاة لحال المنفقين وليخفف حدة الفقر على الضعفاء بذلك التنوع والتوسع، ويمكن بيان منهج القرآن الكريم وقواعده وضوابطه في ذلك من خلال المطالب الآتية:-

المطلب الأول: الصدقات والزكاة :

تعد الزكاة من أكبر وأوسع مصادر الأنفاق التي فرضها الإسلام وجعل لها أنصبة ومقادير ونص على مستحقيها، وجاءت السنة النبوية لتبين زكاة الثمار والركاز والزرع والذهب والفضة والمواشي وغير ذلك بصورة واضحة، ويمكن الوقوف على منهج القرآن الكريم في تخفيف حدة الفقر من خلال الزكاة عبر النقاط الآتية:-

أولاً: الأنفاق العام والزكاة ذات الأنصبة والمقادير.

قال ﷺ: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنُ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ

(1) ينظر: جامع البيان، للطبري، (18 / 611).

(2) ينظر: لباب التأويل، للخازن، (3 / 258).

(3) الصحيح، للبخاري، باب الصدقة باليمين، (3 / 341)، حديث رقم: 1479.

(4) ينظر: الكشف، للزمخشري، (3 / 153).

وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَجِبْنَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ [البقرة: 177]

يرى ابن جزى أن قوله (وَآتَى الْمَالَ) مقصود به الإنفاق العام، أي صدقات التطوع وليس الزكاة، بدليل السياق لأنه قال بعد هذه الجملة (وَآتَى الزَّكَاةَ).⁽¹⁾

يقول طنطاوي: "وفي ذكر الزكاة المفروضة بعد ذكر إيتاء المال على حبه لذوي القربى واليتامى.. إلخ دليل على أن في الأموال حقوقاً لذوي الحاجات سوى الزكاة، وذلك لأنه من المعروف بين أهل العلم أن الحاجة إذا بلغت بطائفة من أبناء الأمة حد الضرورة، يجب على الأغنياء منها أن يسعوا في سدها ولو مما زاد على قدر الزكاة.

والأغنياء الذين يكتفون بدفع الزكاة، ولا يمدون يد المساعدة لسد حاجة المحتاجين، وتفريج كرب المكروبين، ودفع ضرورة البائسين، ليسوا على البر الذي يريده الله من عباده المتقين.⁽²⁾

ويرى البحث أن أهمية هذا الفصل حتى لا يفهم الأغنياء أنهم إذا أخرجوا الزكاة ذات الأنصبة والمقادير ليس عليهم أنفاق آخر؛ وفي هذا توسيع وتعدد لمصادر الإنفاق لسد حاجة الضعفاء.

ثانياً: الفقراء والمساكين.

قال ﷺ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ٦٠﴾ [التوبة: 60]، يحكي الطبري أقوالاً عن السلف في التعريف الدقيق لصفة بعض مستحقي الزكاة، فمنهم من يرى أن الفقير: المحتاج المتعفف عن المسألة، والمساكين المحتاج السائل، ويرجح الطبري بأن الفقير: هو ذو الفقر أو الحاجة ومع حاجته يتعفف عن مسألة الناس والتذلل لهم في هذا الموضع، والمساكين: هو المحتاج المتذلل للناس بمسألتهم⁽³⁾

ويذهب دروزة إلى أنه لا يصح القول بأن الفقير هو المحتاج المسلم وأن المسكين هو المحتاج الذمي؛ لأن الآية مطلقة بحيث لا تتحمل تفرقاً بالنسبة للملل المختلفة⁽⁴⁾.

ويرى القاضي أبو يعلى أن العطاء للفقراء والمساكين من الإنفاق يجب أن يكون بالقدر الذي يخرجهم من دائرة الفقر والعوز إلى أدنى مراتب الغنى، وذلك معتبر بحسب حالهم.

فقد يكون الفقير أو المسكين من أهل السوق فينفعه الدينار الواحد إذا نماه وريح فيه بقدر كفايته، فهذا لا يعطى أكثر من دينار، ومنهم من لا يستغني إلا بمائة دينار فيدفع إليه قيمة ذلك عروضاً أو حبواً.⁽⁵⁾

ولقد جاءت نصوص من السنة تضع ضوابط لمصطلح الفقر الذي أجمله القرآن الكريم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِعَنِيٍّ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ»⁽¹⁾

(1) ينظر: التسهيل في علوم التنزيل، لابن جزى، (1 / 69).

(2) التفسير الوسيط، لطنطاوي، (1 / 364).

(3) ينظر: جامع البيان، للطبري، (14 / 309).

(4) ينظر: التفسير الحديث، لدروزة، (12 / 168).

(5) ينظر: الأحكام السلطانية، لأبي يعلى، ص 132.

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه دروزة في عدم اعتبار الملة في الأنفاق العام وتعريف مصطلح الفقر يحقق رسالة الإسلام العالمية؛ لأنه لا يفرق في معالجة الفقر بين الناس بناء على مللهم. وما ذهب إليه القاضي أبو يعلى يظهر في هذا العصر في اتجاه الدول بخلق مشروعات لفئة المحتاجين وتدريبهم على الحرف ولا تحصر مال الأنفاق العام والزكاة في اللقمة واللقمتين. والضوابط التي وضعها السنة تمنع من تحول بعض أفراد المجتمع إلى متسولين يسألون الناس إلهافاً، بينما الضعفاء حقيقة أخفاهم العفاف.

ثالثاً: الغارمين.

قوله تعالى: (وَالْغَرَامِينَ)، يرى الطبري وابن جزري من فقهاء المالكية أنه يشترط في هذا الدين أن لا يكون بُدَدَ في معصية وفساد وإسراف⁽²⁾.

ولم يشترط الشافعية والحنابلة الصرف في المعصية، فلو غرم وهو غني لا يعطى، وفي حالة الفقر لا يعطى لو ظل مقيماً على المعصية، لأنه يستعين به على المعصية وإن تاب ففيه وجهان (أحدهما) يعطى لأن المعصية قد زالت (والثاني) لا يعطى لأنه لا يؤمن أن يرجع إلى المعصية⁽³⁾.

وقد قسم الفقهاء فئة (الغارمين) إلى ثلاثة أقسام: الأول: مدين للإصلاح بين المتخاصمين، فيعطي منها ولو غنياً والثاني: من استدان في مصلحة نفسه ليسصرف في مباح، أو غير مباح، بشرط أن يتوب، الثالث: من عليه دين بسبب ضمان لغيره⁽⁴⁾.

ويضيف الإمام الشافعي قسماً آخر لمصطلح (الغارمين) وهو من تحمل تبعات وغرامات من أجل إصلاح ذات البين وهو غني وأثر ذلك في ثروته، فهذا يدخل في مصرف (الغارمين) فيعطى ولو لم يصل إلى درجة الفقر⁽⁵⁾.

ويرى الباحث أن بعض الاشتراطات التي وضعها الفقهاء لم ينص عليها الكتاب ولا السنة، والاختلاف فيها يجعل المجتمع والدولة تتخبر أيهما أوفق وأليق بتحقيق مقاصد المصلحة العامة للفرد والمجتمع، وما ذهب إليه الإمام الشافعي من إعطاء الغني المصلح - ولو لم يصل حد الفقر - فيه تشجيع وحض للأغنياء لصرف أموالهم في إصلاح ذات البين.

رابعاً: أبناء السبيل.

قوله تعالى: (وَأَبْنِ السَّبِيلِ) فهو من الذين يستفيدون من الزكاة ذات الأنصبة والمقادير، ويحكي الطبري اختلاف أقوال المفسرين في تحديد حق ابن السبيل، ومنهم من يرى استضافته ثلاثة أيام، والراجح الصحيح - كما يرى الطبري - أن

(1) السنن، للنسائي، باب إذا لم يكن له دراهم وكان له عدلها، (99 / 5).

(2) جامع البيان، للطبري، (317 / 14)، التسهيل، لابن جزري، (78 / 3).

(3) ينظر: المجموع شرح المذهب، للنووي، (206 / 6).

(4) ينظر: الفقه على المذاهب الأربعة، للجزيري، (566 / 1).

(5) الأم، للشافعي، (72 / 1).

الكتاب والسنة لم يخصصا ولم يعينا حقاً محدداً له؛ وعليه يجب إعطاءه كل ما يستحقه من ضيافة وحماية ومعونة على سفره⁽¹⁾.

ويرى ابن العربي أن من معاني جملة (وَأَبْنِ السَّبِيلَ) الضيف واستدل على ذلك بحديث، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُوْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُتَّقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُمْتُ»⁽²⁾، وقد كان قوم منهم الليث بن سعد يرى أن الضيافة حق، ولكن الصحيح أنها كرامة وليست حقاً⁽³⁾.

ويرى صديق خان أن لفظ (ابن السبيل) يشمل كل من انقطع لحج أو غزو أو سفر ولا يحصر في ضيف وحده⁽⁴⁾. ويرى رضا أن (وَأَبْنِ السَّبِيلَ) كل منقطع في السفر عن أهله وقربته، فكان السبيل في مقام أبيه وأمه ورحمه وأهله بل ويدخل فيه اللقيط⁽⁵⁾.

ويرى الباحث أن من ضوابط منهج القرآن في تخفيف حدة الفقر التركيز على تحديد وتعيين الفئات الضعيفة بصورة موسعة، ولو كان الضعف عارضاً مثل حال المسافر، ويترك الباب واسعاً، وعليه يمكن حمل النازحين والمشردين والمهاجرين ضمن دائرة الفئات المستضعفة التي يجب على الدولة والمجتمع أن ينفقا عليها، فكل هؤلاء يستحقون الزكاة ذات الأنصبة والمقادير.

وقد أحسن صاحب المنار الذي أدخل (اللقيط) في سلك الفئة المستضعفة، وهذا يحض المجتمع على التبرع والإنفاق لدور العجزة والمسننين واللقط.

وتختلف مدارس الفقه الإسلامي حول هل يجوز صرف الزكاة إلى بعض هذه الأصناف المذكورة؟ أم تصرف إلى بعضها؟، فالأحناف يرون ليس بالضرورة صرفها لكل هذه الأصناف المذكورة ويجوز صرفها لبعضها خلافاً للجمهور الذي أخذ بسنة عمر بن عبد العزيز الذي يصرفها للأصناف الثمانية المحددة في النص القرآني⁽⁶⁾.

ويرى ابن العربي وابن رشد من فقهاء المالكية أنه لا يجوز للرجل أن يعطي زكاته ذات الأنصبة والمقادير لمن تجب عليه نفقتهم من والد وولد وزوجة؛ لأنه أن فعل ذلك أسقط عن نفسه فرضاً، ولكن يجوز للإمام أن يفعل ذلك⁽⁷⁾.

ويرى الباحث أن الاختلاف بين الأحناف والجمهور حول كيفية صرف الزكاة ذات الأنصبة والمقادير على مصادرها يرفع خلافه الحاكم بناء على المصلحة العامة. وتمسك المالكية بعدم صرف الرجل زكاته على من تجب عليه نفقتهم، وإنما يفعل ذلك الحاكم، فيه إشارة واضحة إلى أن إدارة مال الزكاة هو مسؤولية الدولة جمعاً وتوزيعاً.

(1) ينظر: جامع البيان، للطبري، (8 / 347).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، (8 / 11)، رقم: 6018.

(3) ينظر: أحكام القرآن، لابن العربي، (1 / 430-431).

(4) ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، لصديق خان، (2 / 276).

(5) ينظر: تفسير المنار، لرضا، (2 / 94).

(6) ينظر: الكشف، للزمخشري، (2 / 158).

(7) ينظر: أحكام القرآن، لابن العربي، (2 / 972)، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، (1 / 201).

المطلب الثاني: الوصية.

يعدد المنهج القرآني مصادر التمويل للتخفيف من حدة الفقر، ويسعى إلى تفتيت الثروة ومن تلك المصادر الوصية، ويمكن تناولها من حيث الآتي:-

أولاً: حكمها والتلطف في إخراجها.

قال ﷺ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِّنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ﴾ [النساء: 8]، يرى الطبري أن السلف اختلفوا في حكمها بين النسخ والإحكام، فسعيد بن مسيب يرى أنها منسوخة بآيات الموارث، بينما يرى مجاهد والحسن البصري أنها محكمة وواجبة على أهل الميراث ما طابت به أنفسهم، ولكن الناس بخلوا وشحوا. ورجح الطبري القول بعدم النسخ⁽¹⁾.

ويرى الزمخشري أن العطاء للضعفاء من الوصية وحده لا يكفي بل لابد من القول المعروف، وهو تلطيف القول والدعاء لهم مع الاعتذار بأن ما دفع لهم أقل مما يستحقون، فلا من ولا استكثار⁽²⁾.

ثانياً: لا ضرر ولا ضرار في الوصية.

يدعو المنهج القرآني في الوصية للضعفاء إلى المنهج الوسط؛ إذ ربما أنفق المتوفى جل ماله رحمة بهؤلاء الضعفاء فيجحف في حق ذريته من بعده.

قال ﷺ: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۚ﴾ [النساء: 9]، يرى الطبري أن الذي يفرق ماله كله أو جله في الوصية للضعفاء يظلم ولا بد ذريته، فعلى الذين يحضرون لحظة الوصية أن يذكروا من هو على فراش الموت بأن لا يترك ذريته عالة يتكففون الناس، والقول السديد مقصود به هذا التوازن في تقسيم الوصية⁽³⁾.

قال الزمخشري: "والقول السديد من الجالسين إلى المريض أن يقولوا له إذا أراد الوصية لا تسرف في وصيتك فتجحف بأولادك مثل قول الرسول ﷺ لسعد كما جاء في الصحيح عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا، قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أوصي بمالي كله؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ، قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: الثُّلُثُ، قَالَ: «فَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى اللَّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ، فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ»⁽⁴⁾.

⁽⁴⁾ وكان الصحابة رضي الله عنهم يستحبون أن لا تبلغ الوصية الثلث وإن الخمس أفضل من الربع والربع من الثلث⁽⁵⁾.

(1) ينظر: جامع البيان، للطبري، (10/ 8-7).

(2) ينظر: الكشف، للزمخشري، (1/ 477).

(3) ينظر: جامع البيان، للطبري، (7/ 25).

(4) الجامع المسند الصحيح، للبخاري، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا، (4/ 3)، حديث رقم: 2742.

(5) الكشف، للزمخشري، (1/ 478).

ويذكر القرطبي قولاً عكس الذي سبق وهو أن يحرض الحاضرون المتوفى ألا يخرج الوصية بحجة أن ذلك يضر بذريته من بعده، فالآية تأمر الموصي أن تكون عطفته تجاه الضعفاء مثل عاطفته وخوفه وشفقته على ذريته من بعده.⁽¹⁾

وقد نجح ابن عطية في التوفيق بين القولين؛ إذ يرى لو أن المتوفى قد ترك ذريته في أحسن حال من الغنى عليه أن يوصي للضعفاء من باب الندب لا الفرض، ولا ينحاز ويتعصب لذريته، وإن كان ذريته ضعفاء عليه أن لا يهلك ماله في الوصية، فعماد الأمر هو الضعف فعلى الموصي أن يميل معه أينما مال⁽²⁾.

ويرى الباحث أن ما توصل إليه فقهاء المسلمين والمفسرون من شروط وضوابط في تقسيم الوصية يحقق مقاصد الدين الكلية في تخفيف حدة الفقر، والراجح في نصوص الوصية وما يترتب عليها من أحكام أنها محكمة غير منسوخة؛ لأن النصوص متناهية والوقائع والأحداث غير متناهية، وشبح الفقر والجوع لا يخلو منه زمان ولا مكان، فلو قلنا بالنسخ لفقدنا مصدراً مهماً من مصادر تمويل الضعفاء.

ويلاحظ أن الخطاب هنا موجه لمن حضر موت المتوفى، ولا يمنع ذلك من أن تلغي السلطات القضائية هذه الوصية إذا كان فيها إضرار بالورثة الضعفاء الفقراء، ويربط المنهج القرآني هذا الضبط الاجتماعي بلحظات الموت لأن العقل يكاد أن يغيب لحظتها وتطغى العاطفة.

المطلب الثالث: الغنائم:

يتخذ المنهج القرآني في تخفيف حدة الفقر مصدراً آخرًا بجانب الزكاة والصدقات والوصية وهو الغنائم والفيء. ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:-

أولاً: تقسيم الغنائم والفيء سياسة شرعية.

قال ﷺ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٤١﴾ [الأنفال: 41]، قال السيوطي: " الآية فيها ذكر الغنيمة وأنه يجب قسمتها أثماناً، أربعة منها للغنائم، والخمس الباقي يقسم خمسة أسهم لرسول الله ﷺ سهم ولذي القربى سهم ولليتامى سهم والمساكين سهم ولابن السبيل سهم وفيها أن أداء الخمس من شعب الإيمان لقوله: (إِنْ كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ)"⁽³⁾.

ويذكر السياس أن المالكية يرون أن تقسيم الخمس المتبقي بعد أخذ الغنائم نصيبهم متروك للإمام يقسمه على الفئات المذكورة في هذه الآية وحتى التي لم تذكر؛ لأن هذه الأصناف التي نص عليها من باب الخاص المراد به العام، خلافاً لغيرهم الذين يرون أنه من باب الخاص الذي أريد الخاص⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، (52 / 5).

(2) ينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية، (337 / 2).

(3) السيوطي، الإكليل في استنباط، ص135، تحقيق: سيف الدين عبد القادر، مطبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1405هـ-1985م.

(4) ينظر: تفسير آيات الأحكام، للسياس، (435 / 1).

ويرى كل من أبو حيان وابن الجزي الكلبي أن ظاهر الخطاب عام يشمل كل اليتامى والمساكين ويدخل معهم ابن السبيل من ملة الإسلام، ويوجد قول يجعل خمس الغنائم خاص بالفئات الضعيفة المذكور هنا بشرط أن يكونوا من قرابة رسول الله ﷺ، ومنهم من يخصص خمس الغنيمة لقريش ومساكينها، ولكن الصحيح - ما يرى الشافعي - أن ظاهر عطف هذه الفئات الضعيفة على ذوي القربى يوجب التشريك فلا يحرم أحد، ويرى الإمام مالك أن الخيار في تقسيم الخمس على هذه الفئات الضعيفة التي ورد ذكرها في الآية متروك للإمام يعطي من يشاء ويمنع من يشاء بناء على التفاوت في شدة الحاجة⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن أخذ الآية على عمومها يوسع مظلة الضمان الاجتماعي للفئات الضعيفة؛ وهذا الرأي ينسجم مع المقاصد الكلية للدين، ومن يحصر هذا المصدر في ضعفاء آل البيت أو قريش قوله مرجوح فإنه كل ما تقدم الزمان يصعب معرفة من هو القرشي ومن هو من قرابة النبي ﷺ، وحمل الخطاب القرآني على العموم أولى من تخصيصه بغير دليل.

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الإمام مالك يجعل تقسيم هذا المصدر من الثروة على الفئات الضعيفة سياسة شرعية تقوم على المصالح.

ثانياً: تفتيت الثروة

يحرص المنهج القرآني على تفتيت الثروة حتى لا تكون في يد طبقة الأغنياء ويحرم منها الضعفاء، وقد نص على بيان هذه الحكمة في تقسيم الغنائم والفبيء.

قال ﷺ: «مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ٧» [الحشر: 7]، يرى الماتريدي أن القرآن نص على تحديد الفئات الضعيفة المستحقة للغنائم لمعنيين: أحدهما: لو لمن ينص على ذلك لذهب الخمس الذي كان لرسول الله ﷺ إلى الخلفاء من بعده ويكون هذا تداول للمال بين الأغنياء ويحرم منه الضعفاء، ومعنى آخر: لو تم تفريق وتقسيم هذا الخمس بين الفقراء والأغنياء على حد سواء لوضع الفقراء في الضروريات، ووضع الأغنياء في التحسينات وفضول الدنيا.⁽²⁾

ويقول أبو حيان: "كي لا يكون الفيء الذي حقه أن يعطى للفقراء بلغة يعيشون بها متداولاً بين الأغنياء يتكاثرون به، أو كيلا يكون دولة جاهلية بينهم، كما كان رؤساؤهم يستأثرون بالغنائم ويقولون: من عز بز، والمعنى: كي لا يكون أخذه غلبة وأثرة جاهلية.

وروي أن قوما من الأنصار تكلموا في هذه القرى المفتحة وقالوا: لنا منها سهمنا، فنزل : وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا.

(1) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، (5/ 324)، التسهيل لعلوم التنزيل، للكلبي، (2/ 66).
(2) ينظر: تأويلات أهل السنة، للماتريدي، (9/ 586، 587).

وعن الكلبي: أن رؤوسا من المسلمين قالوا له: يا رسول الله، خذ صفيك والربع ودعنا والباقي، فهكذا كنا نفعل في الجاهلية، فنزل".⁽¹⁾

ويرى الباحث أن منهج القرآن الكريم في تعامله مع الثروة هو توزيعها على الفئات الضعيفة، منعاً من تكديسها في طبقة الأغنياء، وهذه قاعدة ملحوظة في الميراث والوصية والزكاة الفية وغيرها، ويستفيد من هذا كل الضعفاء من فئات المجتمع.

ثالثاً: معيار تحديد الفقير.

يختلف المفسرون في تحديد الضعفاء الذين يستحقون الغنائم والفية بصفة خاصة والزكاة والصدقات والوصية بصفة عامة.

قال ﷺ: «الْفُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّدِيقُونَ» [الحشر: 8]

يرى ابن كثير أن هذه الآية فيها تحديد للفقراء الذين يستحقون الفية فهم {الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا} أي: خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَخَالَفُوا قَوْمَهُمْ اتَّبَعَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَرِضْوَانِهِ {وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ} أي: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ صَدَقُوا قَوْمَهُمْ بِفِعْلِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ سَادَاتُ الْمُهَاجِرِينَ.⁽²⁾ ويقول الزحيلي: "أي إن الخمس يصرف للمذكور في الآية: فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وتكون الأخماس الأربعة الباقية للفقراء المهاجرين ومن جاء بعدهم".⁽³⁾

ويرى سعيد بن جبير أن ناس من المهاجرين لأحدهم العبد والزوجة والدار والناقعة يحج عليها ويغزو، فنسبهم الله إلى الفقر وجعل لهم سهماً في الزكاة.⁽⁴⁾

ويرى الباحث أن هذا الاختلاف في تحديد الفقير المستحق للصرف عليه من الغنائم والفية وغيرها من مصادر التمويل التي حددها الشرع يعطي مساحة للحاكم أن يختار الطريقة المثلى التي تحقق مقاصد وأهداف الشرع، فله أن يُمَكِّنَ المحتاج من المال عن طريق المشاريع الاستثمارية التي ترعاها الدولة، وله أن يُملِّكه ما له من حق في يده إن آنس منه الرشد.

وما ذهب إليه سعيد بن جبير من معيار في تحديد الفقير يدل على أن هذا المعيار ليس ثابتاً بل يخضع للوضع الاقتصادي للدولة.

(1) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، (10 / 141).

(2) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، (8 / 68).

(3) التفسير المنير، للزحيلي، (28 / 83).

(4) القرطبي، ج 17، ص 20، (مطبعة الهيئة المصرية العامة).

الخاتمة: النتائج والتوصيات:

استطاع البحث أن يستنبط مجموعة من القواعد والأصول والضوابط التي تميز منهج القرآن الكريم في الحد من ظاهرة الفقر تتمثل في جملة من النتائج والتوصيات وهي كالآتي:-

أولاً: النتائج.

مختبر- تميز المنهج القرآني في معالجة الفقر على غيره من المناهج الوضعية قديماً وحديثاً؛ وذلك لشموليته وعمقه.
صنّف- ينطلق المنهج القرآني في معالجة الفقر من التصوري العقدي بكل مسائله من إيمان بالله واليوم الآخر وغيره. ويعد ظلم الضعفاء من الكبائر الموجبة لدخول النار. وأنه لا معنى للتدين دون العدل والإحسان في معاملة الضعفاء.
رَجَّل- تتمثل شمولية المنهج القرآني في معالجة الفقر في ربطه بين الجانب العقدي والعبادات والمعاملات؛ إذ جاءت كل النصوص في هذا الجانب تأمر بذلك وتحذر من منهج أهل الكتاب الذين فصلوا بين هذه الجوانب فضاعت قيم الصدق والتقوى والإحسان في تحقيق التكافل الاجتماعي.
رَجَّل- ليحقق القرآن الكريم غايته في تخفيف حدة الفقر جعل كثيراً من الكفارات في مختلف العبادات وسيلة لإسعاد الضعفاء، واشترط معرفة ترتيب أولويات الإنفاق على الضعفاء، مع إبقاء مصطلحات الضعفاء واسعة قابلة لإدخال صور كثيرة تشترك في علة الفقر.
رَجَّل- لم يشترط المنهج القرآني الجانب المادي في معالجة أوضاع الفقراء، فغير المسلمين من الضعفاء يستفيدون من الإنفاق. وأكد على مراعاة الجانب النفسي عند تقديم العون والمساعدة للضعفاء.
رَجَّل- عدد ونوع المنهج القرآني مصادر الإنفاق على الضعفاء من زكاة ووصية وغنائم وغيرها، وجعل أصل تقسيم هذه الأموال في يد الحاكم لتحقيق المقاصد الكلية للدين.

ثانياً: التوصيات:

مختبر- يجب إعادة قراءة نصوص الكتاب والسنة المتعلقة بمعالجة الفقر مرة أخرى مع الاستفادة من التراث الفقهي والتفسير، وما استجد من وقائع وأحداث بسبب تعقد النظم الاجتماعية والاقتصادية في العالم.
صنّف- ضرورة الاستفادة من تراث الأمم الأخرى في جانبه الإيجابي في معالجة الفقر، خاصة فيما يعرف بالمسؤولية المجتمعية.
رَجَّل- إعادة النظر في كثير من الخلافات الفقهية المتعلقة بنصوص الكتاب والسنة في معالجة الفقر، والأخذ بالمرجوح إذا كان يحقق المقاصد الكلية للمنهج القرآني في معالجة الفقر.

المصادر والمراجع

1. الأحكام السلطانية، لأبي يعلى، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي، مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية، 1386هـ-1966م.
2. أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: 370هـ)، المحقق: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تاريخ الطبع: 1405 هـ.
3. أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.
4. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى (بدون تاريخ).
5. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: 1393هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، عام النشر: 1415 هـ - 1995 م.
6. الإكليل في استنباط التنزيل، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب، دار الكتب العلمية - بيروت، 1401 هـ - 1981 م.
7. الأم، محمد بن إدريس الشافعي، مطبعة دار المعرفة، الطبعة الأولى، (بدون تاريخ).
8. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، المحقق: صدقي محمد جمي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: 1420 هـ.
9. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد المتوفى سنة 595هـ، مطبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بدون تاريخ).
10. تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: 333هـ)، المحقق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
11. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: 1984 هـ.
12. تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، المحقق: سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م.
13. التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1393هـ-1973م.
14. التفسير الحديث [مرتب حسب ترتيب النزول]، دروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، الطبعة: 1383 هـ.
15. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: 1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: 1990م.
16. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية 1420 هـ - 1999 م.
17. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، لوهبة الزحيلي، مطبعة دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، طبعة أولى، 1411هـ-1991م.
18. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1997م.
19. تفسير آيات الأحكام، محمد علي السائيس الأستاذ بالأزهر الشريف المحقق: ناجي سويدان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر تاريخ النشر: 2002/10/01م.
20. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأمل، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

21. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
22. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م.
23. حقائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2001م.
24. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب، دار الكتب العلمية – بيروت، 1401هـ - 1981م.
25. الدين والحضارة الإسلامية، للدكتور محمد البهي، ص 269، مطبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1974م-1394هـ.
26. الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، لجوزيف أ. شومبيتر، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م.
27. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415هـ.
28. زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - 1422هـ.
29. سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
30. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، مطبعة الباب الحلبي، الطبعة الأولى، 1418هـ-1962.
31. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.
32. فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى: 1307هـ)، عني بطبعه وقدم له وراجعته: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا – بيروت، عام النشر: 1412هـ - 1992م.
33. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر (بدون تاريخ).
34. الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (المتوفى: 1360هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1424هـ - 2003م.
35. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
36. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407هـ.
37. لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: 741هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415هـ.
38. المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، 1406 - 1986.

39. المجتمع الإسلامي، أهدافه ودعائمه، أوضاعه وخصائصه في ضوء الكتاب والسنة، د. مصطفى عبدالواحد، مطبعة دار التأليف، طبعة أولى، 1389هـ-1969م.
40. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتني الكجراتي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الثالثة، 1387 هـ - 1967م.
41. المجموع شرح المذهب، للنووي، أبوزكريا: محي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب، ج6، ص206، مطبعة دار الفكر.
42. المحرر الوجيز، ابن عطية، تحقيق وتعليق: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبدالعال السيد إبراهيم، مطبعة الكتاب الإسلامي، الدوحة، الطبعة الأولى، 1407هـ-1981م.
43. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
44. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420هـ.
45. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، 1392هـ.
46. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: الأولى - 1996م.
47. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: 885هـ)، مطبعة دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، طبعة ثانية، 1413هـ-1992م.
48. النفقات وإداراتها في الدولة العباسية، الدكتور ضيف الله يحيى الزهراني، مطبعة مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م.
49. النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.